

حكم مطابقة النعت للمنعوت في التعريف ، والتنكير .

يجب أن يتبع النعت ما قبله (المنعوت) في التعريف ، والتنكير ، والإعراب ؛ فتقول :
مررت بقومٍ كِرَامٍ ، ورأيتُ زَيْدًا الكَرِيمَ ، وهذا رجلٌ كَرِيمٌ ، وجاءني محمدُ الفاضلُ أبوه ، ورأيت
رجلاً فَاضِلًا أبوه . فالنعت بنوعيه الحقيقي ، والسببي لا بدَّ من مطابقتها لمنعوته في التعريف ،
والتنكير ، والإعراب ، فلا تُنَعْتُ النكرة بالمعرفة ؛ فلا تقول : مررت برجلٍ الكَرِيمِ ، ولا تُنَعْتُ
المعرفة بالنكرة ؛ فلا تقول : مررت بزَيْدٍ كَرِيمٍ . وهذا مذهب الجمهور .

حكم مطابقة النعت لمنعوته في الأفراد ، والشبهة ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث.

تقدّم أنّ النعت لا بدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ للمنعوت في الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما
مُطَابَقَتُهُ للمنعوت في التوحيد (أي : الأفراد) وغيره ، كالتثنية ، والجمع ؛ وفي التذكير ،
والتأنيث فحكمه ، كحكم الفعل .

أما النعت الحقيقي (وهو الذي يرفع الضمير المستتر) فإنه يطابق المنعوت مطلقاً ، نحو: زيدٌ
رجلٌ حَسَنٌ، والزيدان رجلان حَسَنَانِ، والزيدون رجالٌ حَسَنُونَ، وهندٌ امرأةٌ حَسَنَةٌ، والهندان
امرأتان حَسَنَتَانِ، والهندات نساءٌ حَسَنَاتٌ، فيطابق النعت منعوته في كل شيء (كالفعل لو
وَضَعْتَهُ مكان النعت لطابق المنعوت) فتقول : زيدٌ حَسَنٌ ، والزيدان رجلان حَسَنَانِ ، والزيدون
رجالٌ حَسَنُونَ ، وهندٌ امرأةٌ حَسَنَةٌ ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ ، والهندات نساءٌ حَسَنَاتٌ .

فالنعت يأخذ حكم الفعل الذي يُوضَع مكانه . وهذا معنى قوله : " كالفعلِ فاقفُ ما فَعَوَا " .
وأما النعت السببي (وهو الذي يرفع اسماً ظاهراً بعده) فإنه بالنسبة إلى التوحيد ، كالتثنية ،
والجمع يلزم الأفراد دائماً (كالفعل الذي يكون مكانه) فتقول : مررت برجلٍ كَرِيمَةٍ أُمُّهُ ،
ومررت بامرأتين كَرِيمِ أبواهُما ، ومررت برجالٍ كَرِيمِ آبائِهِمْ ؛ كما تقول في الفعل : مررت
برجلٍ كَرُمْتُ أُمُّهُ ، وبامرأتين كَرُمَ أبواهُما ، وبرجالٍ كَرُمَ آبائِهِمْ .

أمّا بالنسبة إلى التذكير ، والتأنيث فهو يُطَابِقُ الاسم المرفوع بعده ، ولا يُنظَرُ إلى المنعوت ؛
فتقول : تَزَوَّجْتُ الفتاةَ الكَرِيمَ أبوها ، وجاءني محمدُ الكَرِيمَةُ أُمُّهُ ، ورأيت رجلاً كَرِيمَةً أُمُّهَاهُمْ
، وكَرِيمًا آبائِهِمْ ، كما تقول في الفعل : كَرُمَ أبوها ، وكَرُمْتُ أُمُّهُ ، وكَرُمْتُ أُمُّهَاهُمْ ، وكَرُمَ
آبائِهِمْ .

النَّعْتُ بالمفرد

المراد بالنعته المفرد : ما ليس بجمله . فالنعت إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، وإما أن يكون شبه جملة .

شرط النعت المفرد ، وشرحه .

شرطه أن يكون مُشْتَقًّا ، أو مُؤَوَّلًا بالمشتق .

والمراد بالمشتق : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على حَدَثٍ وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ؛ تقول : هذا الرجلُ الفاضلُ ، وجاءني رجلٌ مسرورٌ ، ورأيت رجلاً حزيناً ، ورأيت رجلاً أفضلَ من زيدٍ . ولا يشمل ذلك اسم الزمان والمكان ، ولا اسم الآلة ؛ لأنهما كالجامد .

والمراد بالمؤوَّل بالمشتق : هو الجامد الذي يُفيد ما أفاده المشتق، ويشمل ما يلي :

١- اسم الإشارة لغير المكان ، نحو : أعجبتني زيدٌ هذا ، ونحو : اذهب إلى غرفة المدرسين تلك .

٢- ذو (بمعنى صاحب) نحو : جاءنا طالبٌ ذو علمٍ ، ومررت برجلٍ ذي مالٍ .

٣- ذو الموصولة (بمعنى الذي) ، نحو : مررت بزيدٍ ذو قام (أي : القائم) . ويشمل ذلك كل الموصولات الخاصة ، كالذي ، والتي ، وفروعهما .

٤- المنسُوب ، نحو : مررت بزيدٍ القرشيِّ (أي : المُنْتَسِبِ إلى قُرَيْشٍ) .

٥- المصدر ، نحو : رأيت قاضياً عَدلاً (أي : عَادِلاً) .

النعته بالجملة ، وشروطه

شروط النعت بالجملة ، وشرحها .

يُشترط في النعت بالجملة ثلاثة شروط ، شرط في المنعوت ، وشرطان في الجملة نفسها ، فيُشترط في المنعوت :

١- أن يكون نكرةً ؛ لأنَّ الجملة تُؤوَّل بنكرة فلا يُنعت بها إلاَّ النكرة سواء أكان المنعوت نكرة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً .

فالنكرة في اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ وكقولك : مررت برجلٍ قام أبوه ، أو : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؟ فكلمة (يوماً ، ورجلٍ) منعوت نكرة لفظاً ومعنى ، والجمل الواقعة بعدهما الفعلية (تُرجعون ، وقام أبوه) والاسمية (أبوه قائم) نعت لهما .

والنكرة في المعنى دون اللفظ ، هو : المعرّف بأل الجنسية ، وفيه خلاف - سيأتي بيانه - ولا يجوز أن يُنعت المعرفة بالجملة ؛ فلا تقول : مررتُ بزیدٍ قام أبوه .

٢- أن تكون الجملة خبريةً (أي : محتملة الصدق ، والكذب) فلا تقع الجملة الطلبية صفة . وسيأتي بيان هذا الشرط .

٣- أن تكون الجملة مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت ، نحو : مررت برجلٍ قام أبوه . فالضمير في (أبوه) يعود إلى المنعوت (رجل) ونحو : رأيت طائرًا صوتُهُ جميلٌ . وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله : " فأعطيت ما أعطيته خبراً " (أي : أن تُعطي الجملة الواقعة نعتاً ما يُعطي للجملة الخبرية من ضرورة اشتمالها على ضمير رابط) .

وقد يُحذف الضمير ؛ للدلالة عليه ، كما في قول الشاعر :

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فجملة أصابوا : نعت لمال ، وقد حُذف الرّابط (الضمير) وذلك لأنه مفهوم من الكلام ، والتقدير : أم مالٌ أصابوه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ والتقدير : لا تجزى فيه . وفي كيفية حذفه قولان :

أ- أنه حذف بجملته دفعة واحدة (الجار والمجرور) .

ب- أنه حُذِفَ على التدرّج ، فَحُذِفَتْ (في) أولاً ، فَاتَّصَلَ الضمير بالفعل

(تجزئته) ثم حُذِفَ الضمير المتصل من الفعل فصار (تجزئ) .

الخلاف في مسألة المعرّف بأل الجنسية ، هل يُنعت بالجملة ، أم لا ؟

المعرّف بأل الجنسية : هو نكرة في المعنى لا في اللفظ ، واختلفوا في جواز نعته بالجملة :

١- فذهب قوم : إلى جواز نعته بالجملة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ

نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

فقوله تعالى : ﴿ نَسَلَخُ ﴾ صفة لليل ، وقول الشاعر : (يسبني) صفة للئيم ، وأل في

(الليل والئيم) هي أل الجنسية .

٢- وذهب آخرون : إلى أنه لا يتعيّن ذلك - قاله ابن عقيل - لجواز كون

(نسلخ ، ويسبني) حالّين .

حكم وقوع الجملة الطليبة نعتاً

حكم وقوع الجملة الطليبة نعتاً

يتمتع وقوع الجملة الطليبة نعتاً ؛ فلا تقول : مررت برجلٍ اضربه . ويمكن أن تقع خبراً ،

خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : زيدٌ اضربه .

فإنّ جاء ما ظاهره وقوع الجملة الطليبة نعتاً فيؤول الكلام على إضمار قولٍ محذوف ،

ويكون القول المضمّر ، هو النعت ، والجملة الطليبة تكون معمولاً للقول المضمّر ، وذلك

كقول الشاعر :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ

فظاهر البيت : أنّ الجملة الطليبة (الاستفهامية) في قوله : (هل رأيت الذئب قط) صفة

لِمَذْقٍ ، ولكن ليس الكلام على ظاهره ، بل هو مؤول على أنّ جملة (هل رأيت الذئب)

مفعول به لقول محذوف ، والقول المحذوف هو الصّفة لِمَذْقٍ ، والتقدير : جاءوا بمذقٍ مقول

فيه هل رأيت الذئب قط .

هل يلزم في الجملة الطلبية الواقعة خبراً تقدير قول محذوف ؟
في المسألة خلاف :

- ١- مذهب ابن السَّرَّاج ، والفارسي : لا بدّ من تقدير قول محذوف ، فقولك : زيدٌ اضْرِبْهُ ، تقديره : زيدٌ مقولٌ فيه اضْرِبْهُ .
- ٢- مذهب الأكثرين من النحاة : لا يلزم ذلك .